

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير -

٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل

العيش والقضاء على الفقر

استنتاجات وتوصيات لمواجهة التحديات الرئيسية أمام تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير استنتاجات وتوصيات، تستند أساساً إلى تقرير الأمين العام المعنونين "إدارة المجتمع المحلي للغابات" و "تسخير الغابات لمصلحة الناس: القيم الثقافية والاجتماعية للغابات والتنمية الاجتماعية" (E/CN.18/2011/4 و E/CN.18/2011/5) لينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لمواجهة التحديات الرئيسية في سياق الموضوع العام للدورة التاسعة، "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر".

* E/CN.18/2011/1



فالغابات تتوفر لها إمكانيات كبيرة لتعزيز سبل العيش، وتحقيق التنمية الاجتماعية والمساهمة في القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. ولكي تكون الغابات بحق معيناً مستداماً للموارد الطبيعية ومن أجل تحسين رفاه الناس بشكل فعال، ثمة حاجة إلى تنفيذ عدد من السياسات والبرامج على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ويشمل نطاق برامج السياسات الإدارة السليمة للغابات، وتأمين حيازتها، والوصول إليها والاستفادة بمنافعها، والمشاركة المحلية، وأطر السياسات العامة الشاملة لعدة قطاعات وعلى مستوى المناظر الطبيعية وزيادة مستوى التمويل والالتزام السياسي على الصعد كافة. كما تشمل الفرص الكثيرة الناشئة في سياق الغابات تلك المتصلة بمسألة تغير المناخ، ودفع مقابل مادي لقاء خدمات النظم الإيكولوجية، وتوفير المياه، واستعادة جمال المناظر الطبيعية للغابات والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - الاستنتاجات
٧	ألف - الغابات والتنمية الاجتماعية
٨	باء - القيم الثقافية للغابات
٩	جيم - إدارة الغابات وتأمين الحيازة
١٠	دال - إدارة المجتمع المحلي للغابات
١٢	هاء - المسائل المستجدة
١٣	ثالثا - التوصيات المقدمة لكي ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

أولا - مقدمة

١ - يتشابك تاريخ وجود البشر والحضارات مع تاريخ الغابات والأشجار. وتُعتبر الغابات ذات أهمية كبرى بسبب ما تقدمه من سلع وخدمات يعتمد عليها الناس في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة. وتضرب الغابات بجذورها العميقة في المجالات الاجتماعية والثقافية والروحية للناس. وتكثر الأمثلة على تداخل أساليب حياة الناس بالغابات في جميع القارات. فالعديد من سبل العيش القائمة على الزراعة والرعي وصيد الحيوانات وقطف الثمار وغيرها من أسباب الرزق القائمة على الأراضي ترتبط بالغابات وبصحة الغابات. وهناك عدد من الديانات والمعتقدات والتقاليد الروحية التي لها صلات بالأشجار والنباتات والغابات والحيوانات. وإضافة إلى ذلك، تُعتبر الغابات والحياة البرية مصدرا للفولكلور والروحانيات. كما أن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات التي تراكمت عبر آلاف السنين موجودة ضمن نسيج المجتمعات ومتشابكة تشابكا وثيقا مع ثقافات الشعوب الأصلية والشعوب المعتمدة على الغابات.

٢ - ورغم الأهمية السياسية والسياسية التي تولى للفقر في العالم في السنوات الأخيرة، وخصوصا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت مسألة استئصال شأفة الفقر تُمثل تحديا كبيرا في كثير من البلدان النامية. وفي حين يجري إحراز تقدم كبير في العديد من الاقتصادات الناشئة، يتفاقم الفقر بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن ما لا يقل عن ١,٦ بليون شخص لا يزالون يعتمدون بشكل مباشر في سبل معيشتهم على الغابات وأن غالبيتهم من الفقراء الذين يعيشون في مناطق الغابات والمناطق المحيطة بها. ويسكن حوالي ٦٠ مليون شخص، معظمهم من أفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، في الغابات. ويعمل أكثر من ٦٠ مليون شخص في قطاعات صناعية قائمة على الغابات (مصانع تجهيز الأخشاب ولب الأشجار والورق وغيرها)^(١). وتقدر قيمة الأخشاب التي تجري إزالتها من الغابات سنويا بأكثر من ١٠٠ بليون دولار. ووفقا لتقرير حالة الغابات في العالم لعام ٢٠٠٧، فقد جرى في عام ٢٠٠٤ إزالة ١,٦ بليون متر مكعب من المنتجات الخشبية من الغابات وبلغ إجمالي قيمة التجارة في منتجات الغابات ٣٢٧ بليون دولار^(٢).

(١) W. V. Street and S. Price, *TFD Review: Advancing Poverty Reduction and Rural Livelihoods through Sustainable Commercial Forestry*, TFD Publication No. 4 (New Haven, The Forest Dialogue, 2009).

(٢) انظر <http://ftp.fao.org/docrep/fao/009/a0773e/a0773e09.pdf>.

٣ - ورغم أن الناس الذين يسكنون في المناطق الريفية في الغابات وحولها يميلون إلى الاعتماد على الغابات بدرجة أكبر وبشكل مباشر لكسب رزقهم، فإن فوائد الغابات بالنسبة لسكان المناطق الحضرية (المواد الخام، والمياه النقية، والهواء النقي، والترويح والاستجمام، ونوعية الحياة)، حتى وإن بدت غير مباشرة، ليست أقل أهمية. فثمة اعتراف في معظم المجتمعات بأن الغابات والأشجار الموجودة في المدن أو في المناطق الريفية القريبة منها توفر فرصاً ترفيهية تشتد الحاجة إليها للترويح وللتخفيف من ضغوط الحياة الحديثة، وتقوم بالتالي بدور هام في العلاج وفي تقديم الدعم العاطفي. وتُعطي الغابات إحساساً بالنقاء والقرب من الطبيعة، ولذا يُعد وعي الناس في العالم أجمع وشعورهم بالقلق إزاء ارتفاع معدلات إزالة الغابات وتدهورها أمراً مفهوماً. وبالنظر إلى تزايد الوعي بالمشاكل البيئية وتغير المناخ العالمي وأثرهما على البشر والنظم الإيكولوجية، تولدت لدى عامة الناس حساسية تجاه الوظائف البالغة الأهمية التي تؤديها الغابات وقلق بالغ إزاء إمكانية فقدانها. وأصبحت الغابات والأشجار رموزاً لضرورة التغيير والالتزام بانتهاج طرق معيشة جديدة. وتُمثل الغابات الآن رمزا للخطوات التي ينبغي اتباعها في المستقبل.

٤ - ويُعد الموضوع العام للدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وهو "تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش والقضاء على الفقر"، أكثر من مجرد موضوع نظري، بتركيزه فعلياً على العلاقة الجوهرية بين الجنس البشري وهذه الهبة الفريدة من نوعها التي تُقدمها الطبيعة. فقد حدد برنامج عمل المنتدى المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ الموضوع العام باعتباره محور التركيز ذي الأولوية للدورة التاسعة. وهو يتشعب إلى ثلاثة محاور فرعية محددة، تتناول (أ) الأسلوب المجتمعي لإدارة الغابات؛ (ب) الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات؛ (ج) التنمية الاجتماعية وقضايا مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، بما في ذلك حيازة أراضي الغابات. وقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرين يتضمنان معلومات أساسية عن تلك المحاور الفرعية الثلاثة، تحت عنوانين هما: "إدارة المجتمع المحلي للغابات" (E/CN.18/2011/4)، و"تسخير الغابات لمصلحة الناس: القيم الثقافية والاجتماعية للغابات والتنمية الاجتماعية" (E/CN.18/2011/5). ويتناول التقرير الأول القضايا المدرجة تحت المحور الفرعي (أ)، ويتناول التقرير الثاني تلك القضايا المدرجة تحت المحورين الفرعيين (ب) و (ج).

٥ - ويعرض هذا التقرير مجموعة شاملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمحاور الفرعية، بغرض تسهيل قيام المنتدى بإجراء مناقشات مركزة بالسياسات العامة. ويعتمد التقرير على المعلومات التي وردت في التقرير الصادر عن اجتماع فريق الخبراء الدولي، بشأن موضوع "تسخير الغابات لمصلحة الناس: دور البرامج الوطنية للغابات والصك غير الملزم

قانونا بشأن جميع أنواع الغابات“، الذي عُقد بمبادرة قطرية في غيلين، الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ والتقرير الصادر عن حلقة العمل، بشأن موضوع ”إدارة الغابات وحفظ الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ التي عُقدت بمبادرة قطرية في واخاكا، المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ والتقرير الصادر عن حلقة العمل، بشأن موضوع ”تطبيق الإدارة المستدامة للغابات للحد من الفقر: تعزيز نهج أصحاب المصلحة المتعددين داخل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات“، التي عُقدت بمبادرة قادتها مجموعات رئيسية في أكرا في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٦ - وبسبب الروابط الوثيقة بين المسائل المدرجة في إطار المحور العام والمحاور الفرعية والتداخل فيما بينها، ينبغي أن ينظر في هذا التقرير بالتزامن مع النظر في تقرير الأمين العام المشار إليهما في الفقرة ٤ أعلاه.

٧ - ويتضمن هذا التقرير ثلاثة فروع. ويبين الفرع الثاني الاستنتاجات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالتفاعل بين الغابات والناس والدور الذي تقوم به الغابات والأشجار في توفير سبل العيش والقضاء على الفقر. أما الفرع الثالث فيعرض عددا من التوصيات الموجهة خصيصا إلى الدول الأعضاء، والشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والجهات المانحة، والمجتمع الدولي، وإلى أمانة المنتدى.

ثانياً - الاستنتاجات

٨ - يمكن للغابات أن تكون محركاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار في المناطق الريفية من ناحية و ”شراكا للفقر“ من الناحية الأخرى، حسب الاختيارات المجتمعية والسياسات التي تنتج عن ذلك. وهناك أمثلة كثيرة على وجود مناطق متخلفة النمو يعيش فيها أناس فقراء بالقرب من غابات غنية، مما يؤدي إلى القول بأن المجتمعات التي تعتمد على الغابات تعيش في واقع الأمر في فقر. إلا أن التجربة أظهرت أنه عندما تُدمر الغابات من خلال اتباع ممارسات غير مستدامة، يصبح هؤلاء الناس أكثر فقراً وضعفاً بسبب تدهور النظم الإيكولوجية التي كانوا يعتمدون عليها. وحيثما تدار الغابات بصورة مستدامة ويجري تصنيع منتجاتها واستخدامها بصورة تتواءم مع احتياجات المجتمع، يمكن للغابات أن تسهم إسهاماً كبيراً في تخفيف حدة الفقر وإنشاء مشاريع وقطاعات خدمية تقوم على الغابات. ولذلك، يُعد وجود التزام سياسي واضح لوضع وتنفيذ سياسات لتسخير الغابات من أجل تحقيق رفاهية الناس أمراً بالغ الأهمية. وبناء عليه، قد يود المنتدى إجراء مداولات بشأن الكيفية التي يمكن بها جعل الغابات أكثر فعالية في دعم مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية التي تعتمد على الغابات بحيث يمكن لتلك المجتمعات أن تخرج من دائرة

المعيشة الكفافية وما يرتبط بها من آثار الفقر، بما في ذلك ارتفاع معدلات وفيات الرضع، وانخفاض الأعمار، وانعدام فرص إدراج الدخل وتكوين الثروة، ومحدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

٩ - والغابة تمثل حقيقة اجتماعية وسياسية بنفس قدر كونها كيانا بيوفيزيائيا، وذلك بسبب مشاركة مختلف الفئات صاحبة المصلحة (صغار الحائزين، ووكالات الإدارة الحكومية، وجماعات الحفاظ على الغابات وقطاع الصناعات الحرجية) واهتماماتهم المتضاربة في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالكيفية التي تدار بها الغابات. ولذلك، تقتضي إدارة موارد الغابات تطبيق مبادئ علم الاجتماع والعلوم السياسية والسلوك الإنساني، فضلا عن مبادئ علوم الغابات.

١٠ - وقد قامت بلدان بوضع عدد من آليات السياسات والسوق بهدف تعزيز الحفاظ على الغابات وإدارتها وتنميتها بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتشمل هذه الآليات توفير حماية صارمة تحت رقابة الدولة، والملكية الخاصة، وتطوير السوق، وإدارة المجتمع المحلي للغابات. بيد أنه، كما يتضح من تقرير الأمين العام (E/CN.18/2011/4) و (E/CN.18/2011/5)، هناك الكثير مما يتعين القيام به لتغيير حالة الفقر المرتبطة بالغابات ولتحقيق التنمية المستدامة للغابات.

ألف - الغابات والتنمية الاجتماعية

١١ - يُعتبر الوصول إلى الغذاء والوقود والماء والدواء أمرا حيويا بالنسبة لجميع سكان الريف الفقراء، وتُعد الغابات مصدرا مكملًا للمنتجات التي يتم الحصول عليها من المزارع لتلبية تلك الاحتياجات. فالنساء والأطفال في كثير من المجتمعات الريفية يمضون جزءا كبيرا من وقتهم في جمع الحطب والعلف والأغذية الكفافية من الغابات. وتواجه النساء والأطفال، الذين تُنتهك حقوقهم ويتعرض رفاههم للضرر أثناء عملهم في الغابات، مشاق كبيرة. ويعتمد الفقراء، بصرف النظر عن نوع الجنس والعمر، في تدبير أرزاقهم على الغابات أكثر من غيرهم من الفئات الأكثر ثراء. وبتطبيق أسلوب أفضل في الإدارة وإيجاد بيئة مؤسسية وسياساتية مواتية، يُمكن للغابات أن تُصبح آلية مهمة يجري عن طريقها تحقيق هدف الحد من الفقر، وزيادة القدرة على التحمل، وإنشاء مشاريع وقطاعات خدمية استنادا إلى الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي لهذا النهج أن يقوم على الربط بين قطاعي الغابات والزراعة وغيرهما من قطاعات التنمية بطريقة متكاملة ومتعددة القطاعات، مع تشجيع إقامة مشاريع حرجية صغيرة ومتوسطة وشراكات بين المجتمع والشركات.

١٢ - ويُعد تقدير قيمة السلع والخدمات المتأتية من الغابات، ووضع آليات لتحقيق عائدات نقدية منها، إجراءات سياسية وتنظيمية هامة يسمح بتقدير قيمة الغابات، مما يسهم بمزيد من الفعالية في تحقيق رفاه الإنسان. وفي هذا الصدد، أظهر عدد من المبادرات الوليدة المعروفة باسم "الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية" الإمكانات الإيجابية لتحديد قيمة هذه النظم الإيكولوجية للغابات ودفع مقابل تلك الخدمات مثل عزل الكربون، والمحافظة على نوعية المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على التربة، وهي أمور حيوية لرفاه الإنسان. وقد جرى التوسع في هذه المبادرات على مدى العقد الماضي، وبخاصة عن طريق الآليات التي يجري وضعها في سياق المفاوضات بشأن تغير المناخ، وآخرها عن طريق الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور عمليات الحفاظ على الغابات وإدارتها إدارة مستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في غابات البلدان النامية (الآلية المعززة)، مع التركيز على إتاحة فرص كبيرة للتمويل وحوافز لمكافحة إزالة الغابات. ويوفر هذا التمويل الجديد مزايا محتملة، بسبب تركيزه على مكافحة إزالة الغابات، إلا أن معظم البلدان مستبعدة من الحصول على هذه المزايا في الوقت الحاضر. ومن بين الخدمات الأخرى القائمة على النظم الإيكولوجية للغابات، تُعد عملية الحفاظ على الدورة المائية وتحسينها لكفالة توفير إمدادات كافية من المياه النظيفة، بما فيها المياه الصالحة للشرب لسكان الريف وسكان المناطق الحضرية وللأغراض الزراعية، أمرا حيويا لسبل معيشة الناس.

باء - القيم الثقافية للغابات

١٣ - تؤدي التفاعلات بين البشر والغابات إلى نشوء قيم ثقافية وروحانية في جميع المجتمعات. ورغم أن هذه القيم غير ملموسة، فهي تتجلى بطرق شتى وأشكال مختلفة وتُعتبر هامة لتحديد الهويات الثقافية للمجتمعات.

١٤ - ويؤدي الاستثمار في رأس المال الاجتماعي إلى تسارع عملية التنمية، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الوعي الاجتماعي، ستتغير أيضا النظرة إلى الغابات كمورد مجاني لا ينضب معينه. فالأشجار والغابات يمكن أن توفر وسيلة هامة لتكوين رأس المال ومواجهة المشاكل المتصلة بالفقر في المجتمعات التي تعتمد على الغابات، في حين يمكن للإدارة الفعالة تقليل أو وقف فقدان أو تدهور الغابات. ولذلك، ينبغي أن تسير سياسة القضاء على الفقر جنباً إلى جنب مع سياسة الإدارة المستدامة للغابات.

جيم - إدارة الغابات وتأمين الحيازة

١٥ - في العقود الثلاثة الماضية، تغيرت الحقوق المتعلقة بالغابات وإدارتها بطرق غير مسبقة، وبخاصة فيما يتصل بالعلاقات بين المجتمعات المحلية والحكومات. فقد شهدت تلك الفترة درجة أكبر من انفتاح صانعي القرارات المتصلة بالغابات فيما يتعلق بإشراك السكان المحليين في إدارة شؤون الغابات وتقاسم المنافع المستمدة منها. وإذا أُريد لإدارة الغابات أن تتمحور حول الناس، فمن الأهمية بمكان أن يستمع مقررو السياسات ومديرو الغابات إلى الناس لتحديد ما يريدونه وما يحتاجون إليه من الغابات، والدعوة إلى اتباع نهج تشاركية تصاعدية ومنصفة في إدارة الغابات. ومن المهم للغاية أن يستمر ذلك الاتجاه وأن يكون أكثر أمناً في المستقبل من أجل أخذ أصوات الناس بعين الاعتبار في عملية إدارة الغابات.

١٦ - ويُعد الحكم الرشيد، الذي يوفر بيئة مواتية سليمة من أجل الاستثمار وتأمين الحيازة وسيادة القانون ويتبع نهجاً تشاركية في صنع القرار، ويكفل كفاءة الأجهزة البيروقراطية، شرطاً أساسياً لنجاح أي جهد يُبذل لوضع الغابات تحت إدارة مستدامة بهدف المساهمة في صحة الناس ورفاههم.

١٧ - وتُعد حقوق ومسؤوليات الحيازة والحقوق والمسؤوليات المرتبطة بها شروطاً أساسية لاستدامة أي مورد طبيعي، بما في ذلك الغابات. وبالتالي، فإنه فيما يتعلق بالمداولات المتعلقة بالسياسات الخاصة بالغابات، ينبغي أن تكون مسائل تأمين الحيازة وما يرتبط بذلك من حقوق الوصول إلى الغابات والاستفادة منها قضايا ذات أولوية. وينبغي أن توفر ترتيبات الحيازة الواضحة أمن الحيازة وحقوق الملكية، فضلاً عن آلية مؤسسية للإنفاذ الفعال. وقد أظهرت التجربة نجاح نماذج الحراثة المجتمعية في إدارة الغابات في البلدان التي تضمن الدولة فيها وضوح وأمن الحيازة. والأمر الأكثر أهمية الآن، في سياق الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها المنبثقة عن المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، هو تأكيد الحاجة إلى إصلاح حقوق وترتيبات الحيازة لمراعاة مصالح المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية المتمثلة في كفالة تدفق المزايا المتأتية من تلك الآلية ومن غيرها من الآليات الناشئة.

١٨ - وتُعتبر حقوق السكان المحليين في الوصول إلى الغابات وتقاسم منافعها شرطاً أساسياً لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات والحد من فقر الأرياف في مناطق الغابات. وهناك حاجة إلى التوفيق بين المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وحقوق الملكية الفكرية، والاقتسام العادل للمنافع بين مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والوكلاء الخارجيين الذين يعملون في الغابات. وقد احتل هذا الأمر موقع الصدارة بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة

نتيجة للخبرة المكتسبة في وضع وتنفيذ الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

١٩ - وإضافة إلى ذلك، تُعتبر مسائل تحسين المعلومات والمعارف العلمية وتطبيق أساليب حديثة في الإدارة أموراً حاسمة لكفالة الإدارة المستدامة للغابات والتجهيز النهائي لمنتجات الغابات والمنتجات غير الخشبية للغابات وتسويقها. وثمة حاجة إلى تقوية العلاقة التفاعلية بين العلوم والسياسات على المستويات المحلي والوطني والدولي، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات.

٢٠ - ويُعد اتباع نهج كلي في التعامل مع الغابات يراعي القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك الأبعاد الثقافية والروحية للغابات من أجل الناس كافة، أمراً ضرورياً، بما في ذلك في وضع سياسات من قبيل الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. والمطلوب في هذا الصدد هو تحقيق تكامل أكثر تواتراً وأشد فعالية بين القطاعات وبين المؤسسات.

٢١ - فعندما يكون لدى أصحاب المصلحة المعنيين معلومات كافية عن موارد الغابات والسياسات المتعلقة بها، يمكنهم حينئذ ممارسة الإدارة المستدامة للغابات بكفاءة مستويات حصاد ملائمة، وبالتالي الإعراب عن تقدير القيمة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للغابات. ويتطلب اتباع نهج من هذا القبيل تحديد الفجوات المعرفية وتوفير الدعم لمواصلة بناء القدرات في المجتمعات المحلية.

دال - إدارة المجتمع المحلي للغابات

٢٢ - إدارة المجتمع المحلي للغابات ظاهرة متنامية في كثير من بقاع العالم. فبعد مضي ثلاثة عقود، يقف نظام الإدارة على مفترق طرق. حيث يتمثل المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام في قيام الناس بدور محوري وقيمة المسؤوليات والإجراءات الجماعية، وبخاصة بالنسبة للذين يعيشون في مناطق الغابات والمناطق المحيطة بها والذين تتأثر سبل عيشهم مباشرة بوجود الغابات (أو فقدانها). وهذا النظام ينقل السلطة والمسؤولية من الدولة إلى مجموعات المجتمع المحلي من أجل السيطرة على مساحات معينة من أراضي الغابات وإدارتها. وتأخذ برامج الغابات المجتمعية في بلد ما أشكالاً كثيرة ومختلفة تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والبيوفيزيائية في ذلك البلد. وقد أثبتت التجربة أن أسلوب إدارة المجتمع المحلي للغابات تتوفر له قدرة كبيرة على الإسهام في التنمية المستدامة للغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحسين سبل المعيشة، وتعزيز الديمقراطية على مستوى القواعد الشعبية، وتنظيم الناس، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ولا يقتصر أثر أسلوب إدارة المجتمع المحلي للغابات على مجرد المساعدة على إعادة تأهيل منحدرات التلال الجرداء وتحسين أراضي الغابات المتدهورة القائمة وزيادة منتجات الغابات المتاحة للمجتمعات المحلية، بل يعمل كذلك على زيادة الوعي بالنشاط المدني، مثل بناء الجمعيات والتعبئة من أجل تحقيق العدالة والحقوق الاجتماعية وتعزيز الكفاءة في اتخاذ إجراءات جماعية. ففي كثير من البلدان النامية، نجد أن القرويين الذين انخرطوا في برامج إدارة المجتمع المحلي للغابات هم أيضا الأكثر نشاطا في الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى. ويُعد هذا تطورا غير مقصود في حد ذاته له آثار إيجابية واضحة من شأنها تمكين القطاعات الضعيفة من المجتمعات ممن لا صوت لهم سابقا، بمن فيهم النساء والفقراء.

٢٤ - وقد أسفرت نماذج إدارة المجتمع المحلي للغابات عن إحداث تغييرات اجتماعية كثيرة، من بينها استمرار توفير منتجات الغابات الأساسية لأفراد المجتمعات المحلية وإتاحة أوقات فراغ لتمكين صغار الأطفال من الالتحاق بالمدرسة. كما أنها أوجدت فرصا لتجهيز المنتجات الخشبية وغير الخشبية وتسويقها وزيادة إدار الدخل. وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ومن بينها ليبيريا، يمكن لمشاريع إدارة المجتمع المحلي للغابات أن تتيح فرصا كبيرة من الناحية الاقتصادية ومن حيث إعادة الإدماج الاجتماعي على حد سواء. ومع ذلك، تحذر الإشارة إلى أن للإدارة المجتمعية للغابات حدود؛ ومن الخطأ افتراض أنها تمثل بالضرورة الحل الأفضل أو الحل الوحيد، بحيث تتيح إمكانية الإدارة المستدامة للغابات لأغراض مختلفة أو أن الغابات التي يديرها المجتمع المحلي ليست لديها مشاكل خاصة بها. فمن الأفضل اعتبار نموذج إدارة المجتمع المحلي للغابات واحدا من ضمن مجموعة نماذج لإدارة الغابات، ينبغي اختياره على أساس الظروف الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. فقد قالت إلينور أوستروم، الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٩ عن عملها بشأن الملكية المشتركة والعمل الجماعي، ”إننا نجد غابات تديرها الحكومة تنجح وأخرى لا تنجح، وغابات يديرها المجتمع المحلي تنجح وأخرى لا تنجح. أما الحلول السحرية، مثل الاعتقاد بأن 'الغابات التي يديرها المجتمع المحلي تكون دائما عظيمة'، فهي مخوفة بالمخاطر“^(٣). ولكن وجود إطار مؤسسي ملائم، مدعوم ماليا وقانونيا، يمكن لإدارة المجتمع المحلي للغابات، في أحيان كثيرة، أن تحقق النتائج المرجوة للناس والغابات.

٢٥ - كما ينبغي النظر إلى إدارة المجتمع المحلي للغابات في سياق المنظور الأوسع نطاقا الذي يشمل استخدامات أخرى للأراضي مثل استغلالها لأغراض الزراعة ورعي الماشية والبنية الأساسية ومستجمعات المياه. وحيث إن معظم ممارسات إدارة الغابات يجري تنفيذها

(٣) الإيكونوميست، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

في المناطق الريفية، لذا فإن القرارات الاقتصادية التي تتخذها المجتمعات المحلية والأسر المعيشية الموجودة داخل تلك المجتمعات تتوقف على الدخل المتأتي من المزارع والدخل المتأتي من غير المزارع، والدخل المتأتي من الغابات والدخل المتأتي من مصادر أو قطاعات أخرى. ونظرا لوجود أكثر من بليون هكتار من المناطق المتدهورة في جميع أنحاء العالم يمكن استصلاحها وزراعتها بالغابات لاستعادة جمال المناظر الطبيعية، فمن الممكن إدماج نهج إدارة المجتمع المحلي للغابات في سائر الأنشطة الاقتصادية الريفية القائمة. ومن المهم أيضا اتباع نهج أخرى تقوم على المناظر الطبيعية (على الأراضي غير المتدهورة في الغابات الإنتاجية وغابات الحفظ).

هاء - المسائل المستجدة

٢٦ - ثمة اعتراف متجدد بالدور الذي تؤديه الغابات لكفالة توفير إمدادات مستدامة من المياه والانتقال بالمجتمع نحو اقتصادات خضراء. فالحصول على الطاقة من الأخشاب، والبنية الأساسية والمباني الخضراء، والغابات بوصفها بالوعات للكربون تمثل كلها فرصا بالنسبة لقطاع الغابات. وبإجراء تحليل لدورة حياة مواد البناء، يتضح أن الأخشاب تتسم بميزة قوية إذا ما قورنت بسائر مواد البناء، ولذا فلديها إمكانية لأن تحصل على حصة من السوق وأن يجري استخدامها في تشييد أي مبان خضراء في المستقبل (للاطلاع على مناقشة مفصلة بشأن الاقتصاد الأخضر، انظر: E/CN.18/2011/8).

٢٧ - ويُعد توفير التمويل الكافي لجميع جوانب الإدارة المستدامة للغابات مسألة بالغة الأهمية يجري حاليا التداول بشأنها في إطار عملية وضع سياسة دولية للغابات. وفي حين يمثل تمويل الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها فرصة مستجدة لحشد موارد مالية جديدة للغابات، فإنه من غير المرجح أن يتناول نطاق هذا النوع من التمويل جميع جوانب الإدارة المستدامة للغابات. وينبغي التأكيد، في هذا الصدد، على أن الجلسة الاستثنائية التي عُقدت في إطار الدورة التاسعة للمنتدى المعني بالغابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قد أطلقت عملية لإيجاد حل ملموس بشأن تمويل الغابات يكون شاملا ويغطي التحديات التي تواجه تمويل كل الجوانب المتعلقة بالغابات في جميع المناطق الجغرافية وبالنسبة لجميع أنواع الغابات. وفي هذا السياق، فإن الخبرات المكتسبة من البرامج والعمليات المتعلقة بالآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، مثل برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، ومرفق البيئة العالمية، وعدد من المبادرات الثنائية والإقليمية، ستوفر مدخلات قيمة

لأعمال المنتدى بشأن تمويل الغابات، بما في ذلك من أجل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات.

ثالثاً - التوصيات المقدمة لكي ينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٢٨ - قد يود المنتدى النظر في تشجيع الدول الأعضاء على ما يلي:

- (أ) إدراج مزيد من النماذج التشاركية في عمليات صنع القرار المتصلة بالغابات، وبخاصة فيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والمعارف الخاصة بتلك الشعوب، مع التركيز بوجه خاص على إدماج المرأة في العملية؛
- (ب) دعم وضع آليات محلية لصنع القرار فيما يتعلق بإدارة الغابات، أو تعزيز تلك الآليات، بما في ذلك مشاركة المرأة بغية تحسين تمثيل مصالحها؛
- (ج) اتخاذ إجراءات لاستكشاف وتطوير وتحسين بيئة مواتية، وتأمين الحيازة، وكفالة الحصول على المنافع وتقاسمها بشكل عادل، وتقديم حوافز طويلة الأمد لجذب المزيد من الاستثمارات في الغابات؛
- (د) مواصلة عملية نقل حقوق الحيازة وتكثيفها عن طريق إصلاح التشريعات والأنظمة الوطنية لتمكين نقل حيازة الغابات إلى المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، تبعا لمستويات اعتمادها على الغابات؛
- (هـ) تقديم مساعدات مالية وتقنية لتطوير قدرة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية على التفاوض على حيازة الغابات وتسجيلها ووضع ترتيبات للوصول إليها وللحصول على منافعها؛
- (و) تبادل الخبرات مع المجتمعات المحلية التي تعتمد في معيشتها بشكل مباشر على الغابات وتقديم أمثلة على تقاسم العائدات و/أو المنافع الأخرى المتأتية من الغابات التي منحت امتيازات تجارية لاستغلال أخشابها؛
- (ز) السعي إلى وضع نهج للتعامل مع الأراضي المتدهورة يُعيد إلى الغابات مناظرها الطبيعية، مما يتطلب اتباع أسلوب أكثر استراتيجية في تحديد المناطق الملائمة للغابات وللأغراض الزراعية والأراضي الرطبة، والمناطق المحمية، وغيرها من مجالات إدارة الأراضي، ويشمل تحقيق تعاون وثيق مع المجتمعات المحلية في القيام بذلك؛

(ح) التشجيع على وضع ضمانات ومبادئ توجيهية تكفل توزيع المنافع المتأتية من الغابات بصورة منصفة على المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وبخاصة في سياق الآليات الناشئة مثل الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛

(ط) تطوير مصادر للطاقة البديلة وتزويد المناطق الريفية بها، وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية للتخفيف من الضغوط الواقعة على الغابات الطبيعية، بما فيها تلك الناشئة عن الكتلة الأحيائية الزراعية؛

(ي) وضع سياسات تدمج دور الإدارة المستدامة للغابات في عملية توفير إمدادات مستدامة من المياه النظيفة لسكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية وللأغراض الزراعية؛

(ك) رفع مستوى الوعي بقيمة وأهمية الإنتاج المستدام للسلع والخدمات المتعددة من الغابات، بما في ذلك عن طريق تنظيم حملات إعلامية تستهدف المجتمعات المحلية، فضلا عن المساهمات التي تقدمها الغابات من حيث المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحقيقا لهذه الغاية، إدراج التثقيف في مجال الغابات في المناهج الدراسية لمرحلي التعليم الابتدائي والثانوي، مع الاستفادة من مختلف وسائل الإعلام ومن السنة الدولية للغابات، ٢٠١١؛

(ل) التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة محليا، وإقامة شراكات بين المجتمعات المحلية والشركات، ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قائمة على الغابات وما يتصل بها من استثمارات في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

٢٩ - وينبغي للمنتدى أن ينظر في دعوة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى ما يلي:

(أ) القيام، بالتعاون مع البلدان والمجموعات الرئيسية، بتقييم حالة ما هو قائم من مصارف البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة الغابات وحياتها، بما في ذلك معلومات عن التنوع البيولوجي في الغابات، والكربون، وسبل العيش في مناطق الغابات بمختلف أنواعها، والعمل نحو إنشاء آلية عالمية رقمية لتبادل البيانات يمكن للوكالات الحكومية ومديري الغابات والباحثين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالغابات الوصول إليها بسهولة، والقيام بتحديث تلك الآلية بانتظام؛

(ب) مساعدة البلدان على وضع سياسات واستراتيجيات ونظم لجمع البيانات تربط الإدارة المستدامة للغابات بسبل عيش محلية تتميز بالاستدامة والقدرة على التكيف، مع مراعاة التركيز الواجب على إدارة الغابات، وتأمين الحيازة، ومشاركة عامة الجمهور؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء على تطوير منهجيات عملية وبمبسطة لفهم النطاق الكامل لقيم الغابات، ومساعدتها كذلك على استيعاب تلك القيم لحماية النظم الإيكولوجية الهشة، أو لإدراج تدفقات من الإيرادات من مصادر مستدامة؛

(د) مساعدة البلدان وفئات المجتمع المحلي على تحسين مهاراتها في التواصل والاعتدال والتيسير وإدارة النزاع وعلى تعزيز تعاونها مع القطاعات الأخرى؛

(هـ) مساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدرة المجتمعات المحلية على إنتاج السلع والخدمات بطريقة مستدامة عن طريق وسائل مثل التدريب على مستوى المجتمع المحلي وشبكات التثقيف والروابط التي تضم ممثلين عن مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة؛

(و) مساعدة الدول الأعضاء على إدماج الصك الحرجي والبرامج الوطنية المتعلقة بالغابات والاستراتيجيات المماثلة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات، وكذلك على ربط هذه الآليات بالآليات الأخرى المعنية بالتنسيق بين القطاعات، بما في ذلك التنسيق في مجال الزراعة واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(ز) الترويج لوضع استراتيجية تُعيد للغابات مناظرها الطبيعية باعتبارها مبادرة مشتركة مع الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، مع الاستعانة بالعمل الذي تقوم به الشراكة العالمية لاستعادة هيئة الغابات وكوسيلة للبت في أفضل الخيارات المتاحة للنظم الإيكولوجية وكذلك لاستعادة التوازن الملائم بين البشر والطبيعة في الغابات بهيئتها ومناظرها الطبيعية.

٣٠ - وقد يود المنتدى أن ينظر في دعوة الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى القيام بما يلي:

(أ) العمل معاً لتحديد العناصر الرئيسية الواجب توافرها في بيئة مواتية تمكن من الإدارة المستدامة للغابات، ومساعدة البلدان على إيجاد هذه البيئة من أجل جذب الاستثمار في مجال الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) زيادة التمويل المخصص للإجراءات التي تركز على الإنسان في الإدارة المستدامة للغابات، وتحديدًا في برامج التنمية الريفية المتكاملة، ولا سيما إدارة الغابات وتنظيمها وتقاسم منافعها لمصلحة المجتمعات المحلية؛

(ج) توفير الموارد المالية والمساعدة في تنمية القدرات، وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل دعم جهودها الرامية إلى تحسين الإدارة المجتمعية للغابات وتحقيق التنمية الاجتماعية.

٣١ - وقد يود المنتدى أن ينظر في دعوة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة والمساهمة بنشاط في برامج تنمية الغابات لمنفعة الناس.

٣٢ - وقد يود المنتدى أن ينظر في أن يطلب من الأمانة العامة للمنتدى ما يلي:

(أ) القيام، بالتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، بمواصلة جمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بمساهمة الغابات في توفير سبل المعيشة المستدامة، وإدراج الدخل، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقديم تلك المعلومات إلى المنتدى في دورته العاشرة ضمن سياق الموضوع الشامل للدورة العاشرة، "الغابات والتنمية الاقتصادية". وفي هذا الصدد، فإن أية مبادرة تقدم بين الدورتين من جانب بلد ما أو منظمة أو جماعة رئيسية معينة دعماً للمنتدى بشأن هذا الموضوع ستكون موضع ترحيب؛

(ب) النظر في الاضطلاع بأنشطة بين الدورتين بشأن منهجيات تقييم الغابات لتعكس القيمة الكاملة لما تساهم به الغابات في نظم المحاسبة الوطنية وفي التنمية الوطنية من أجل إثراء مناقشة الموضوع العام للدورة العاشرة للمنتدى في عام ٢٠١٣؛

(ج) القيام، بالتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، بالاعتراف بالعلاقة الأساسية والحاسمة بين الغابات والمياه، والقيام كذلك، بدعم من الجهات المانحة، بإجراء تحليلات للجوانب الرئيسية لتلك العلاقة للنظر فيها في الدورة العاشرة للمنتدى باعتبارها أحد الجوانب البالغة الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وبوصفها مسألة مستجدة على قدر كبير من الأهمية.